عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة 8 فيفري 2019 برئاسة السيد عبد الفتاح مورو، النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

افتتاح الجلسة

وكلمة السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة ذكرى أحداث ساقية سيدي يوسف

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

نفتتح على بركة الله تعالى جلستنا العامة هذه، يوم الجمعة 8 فيفري 2019.

تحية طيبة لمن حضر.

بسم الله الرحمان الرحيم،

قبل أن أبدأ الجلسة أريد أن أنوه بأن هذا اليوم الذي يمثل ذكرى عزيزة لكل من الشعب التونسي والشعب الجزائري، لأن هذا اليوم يذكرنا بما حصل في مثيله سنة 1958 من اعتداء سافل من المستعمر على بلدة ساقية سيدي يوسف، فقد اختلط فيها دم التونسيين بدم الجزائريين، وظهر فيها التضامن القائم بين شعب واحد قسمته الحدود.

لذلك أحيي بكل إجلال وتقدير واحترام بلدة ساقية سيدي يوسف، كما أحيي بكل تقدير واحترام أرواح الشهداء الذين قضوا في هذه الواقعة الأليمة، وأعتبر أن تجديد العهد بهذه الواقعة لا يقوم على أساس إلقاء الخطب فقط وإنما على أساس تحقيق ما ينبغي لهذين الشعبين من تضامن وتكامل وتعاون من شأنه أن ينسينا فترة التقسيم التي عشناه تحت ظل المستعمر، ويجعلنا نجابه الحياة ووقائعها وصعوباتها وما يحصل في المنطقة وفي العالم بروح واحدة وبعمل منتظم يساعد على إشعار شعبينا بأننا في الحقيقة شعب واحد، وبأن مصيرنا واحد، وأن علينا أن نتكامل لنجابه هذا الواقع المرير.

تحية لساقية سيدي يوسف، تحية للشعب الجزائري الأبي المناضل، وتحية للشعب التونسي وتحية لشهداء البلدين في فترة التحرير وفي فترة البناء والاستثمار ودّ الاعتبار.

توجيه أسئلة شفاهية

إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

جلستنا هذه هي جلسة حوار وهي تدخل في العمل الرقابي الذي يقوم به المجلس وهو عمل يقتضي منا أن نستمع إلى الأسئلة التي يوجهها السادة النواب إلى السادة الوزراء المختلفين في شؤون تنفيذهم لبرامجهم وما يحصل أثناء ذلك من إشكالات تستوجب أن يكون النواب على بينة منها بعد أن يلاحظوا نقائص يرونها قائمة، فيكون الملجأ هو إشعار الوزير المعني بالإخلالات واستجوابه عنها سعيا منّا بأن نرمم البناء وأن نتعاون وأن يكون النائب دائما وأبدا حاضرا في واقع وطنه وواقع جهته، ساعيا للإلمام بمعطيات ذلك الوقت، ومساعدا على رأب الصدأ وتلافي الخلل والسعي لتقويم المسار. نحن في انتظار أن يكتمل مجلسنا.

إذن يواصل المجلس أشغاله وقبل أن نشرع بشكل فعليا في الاستماع للأسئلة الموجهة إلى معالي السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الأستاذ سمير بالطيب الذي أرحب به وأرحب بالوفد المصاحب له، وقبل أن أسند الكلمة فقد بلغني الآن تتمة لما نوهت به من احتفال لذكرى العدوان على ساقية سيدي يوسف بأن السلطات الجزائرية قد أعلنت حركة نبيلة حيال ساقية سيدي يوسف بتدشين خط لتزويدها بالغاز الطبيعي، وهذه الحركة النبيلة تستوجب منّا كل تحية واحترام لأنها إلى جانب إدخال الدفء على الأجسام تبقي على دفء القلوب والعواطف تشعر الجميع بوحدة المصير فتحية للجزائر الكريمة العظيمة، الأخت الحبيبة وتحية للساقية ولنضال الساقية.

الأسئلة اليوم الموجهة إلى معالي السيد وزير الفلاحة صادرة من السادة والسيدات النواب: فيصل تبيني، ليليا يونس الكسيبي، ياسين العياري، البشير الخليفي، نور الدين البحيري، سالم لبيض، جميلة دبش الكسيكسي، رضا الزغندي، محمد رمزي خميس وهيكل بلقاسم.

والترتيب الذي بين يدي يقتضي أن أنادي أولا على السيد فيصل تبيني.

السيد فيصل تبيني، وقع المناداة عليه ثلاث مرات.

السيدة ليليا يونس الكسيبي، السيد ياسين العياري، السيد البشير الخليفي لا يوجد أحد منهم؟ السيد نور الدين البحيري، أين هو؟ أنت من أول من دخل القاعة.

السيد سالم لبيض، السيدة جميلة دبش الكسيكسي، السيد رضا الزغندي، السيدة ليليا يونس الكسيبي، السيد محمد رمزي خميس، السيد هيكل بلقاسم، موجود.

إذن الكلمة الآن للأستاذ نور الدين البحيري لتوجيه سؤال.

درجنا في مجلسنا هذا نظرا لكثافة الأسئلة التي وصلت اليوم، 15 سؤالا، إلى أن نحدد مدة ثلاثين دقيقة بين السؤال والجواب والتعقيب، فأرجو التفضل بالالتزام بذلك والكلمة للسيد نور الدين البحيري، تفضل يا أستاذ.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد نور الدين البحيري

السيد نور الدين البحيري

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسادة الإطارات المرافقة،

رحم الله شهداءنا الأبرار، ورحم الله شهداء ساقية سيدي يوسف من أبناء تونس والجزائر، أبناء الشعب الواحد والعائلة الواحدة.

سيدي الرئيس، لا يخفى على أحد أهمية القطاع الفلاحي في توفير حاجيات التونسيين من مواد غذائية، ويعتبر قطاع استراتيجيا وكذلك في مستوى توفير العملة الصعبة وتوفير التشغيل للمعطلين عن العمل، وفي الحقيقة نحتاج لبذل مجهود كبير لتنمية القطاع الفلاحي وللاهتمام به ولدعم الفلاحين على كل المستويات حتى تكون بالفعل جالبة للشباب، وتكون مبعث تنمية، وتوفر حاجيات تونس من العملة الصعبة.

وبمجرد جهد بسيط من الفلاحين حتى لا أقول من أشخاص آخرين الذين نوجه لهم بالمناسبة تحية كبرى فلاحو التمور وفلاحو الزيتون والزيت، بجهد صغير منهم يمكننا توفير إمكانيات من العملة الصعبة لتونس لم توفرها قطاعات أخرى، لتدفع فيها الدولة الآلاف من المليارات، وتدفع فيها الدولة إمكانيات هي بأضعاف أضعاف ما يقع تخصيصه للقطاع الفلاحي.

نحن على أبواب موسم فلاحي، ونتمنى من الله سبحانه وتعالى بعد نزول الغيث النافع أن يكون ناجح، لكن للنجاح شروط، لهذا السبب أريد أن أسأل سيادتكم سيدي الوزير بخصوص ثلاث نقاط أعتقد أنها مهمة، وهذا الوقت المناسب لها.

الفلاحون ككل الناس يتعرضون لجوائح طبيعية، وقانون بلادنا والميزانية التي نصادق عليها كل سنة توفر للفلاحين حقهم من التعويض عما يصيبهم بسبب هذه الجوائح، فبعض الفلاحين تعرضوا واستهدفوا للجوائح الطبيعية خلال الموسم ما قبل الفارط، على الأقل سأتحدث عن ولاية بن عروس بخصوص الزراعات الكبرى والأشجار المثمرة ومن بينها أشجار العنب، وقد تم تكوين لجان، وقد قامت هذه اللجان بأعمالها، وأصدرت تقاريرها، وحددت لكل فلاح نصيبه البسيط لتجاوز أضرار الكارثة التي حلت به، ولكن إلى حدّ هذه الساعة يشتكي الفلاحون لأنه لم يصلهم شيء ولم تمدهم الدولة بأي دعم، وهم على أبواب موسم فلاحي جديد، وهم في أشد الحاجة لهذا الدعم.

فعندما يصاب الفلاح بكارثة، وهذا يحصل، وهو أمر طبيعي جدّا، وهذا أمر من عند الله، فأولا، يصعب على الفلاح تسديد ديونه، ولذا يصبح هذا الفلاح محل تتبع من قبل البنوك، ويصبح من الصعب عليه تهيئة نفسه لتجديد الأشجار إن أصيبت هذه الأشجار باللفحة النارية وتدمرت، ويصعب على الفلاحين غراستها من جديد نظرا لغلاء المشاتل، ويصعب على الفلاح أيضا أن يتوكل على الله وأن يوفر حاجياته من البذور والأسمدة والأدوية.

ولذلك فإن سؤالي هو: إلى أين وصل موضوع تمكين الفلاحين عموما من التعويضات وفلاحي ولاية بن عروس بصفة خاصة ضحايا الجوائح الطبيعية لسنتين متتاليتين؟ ومتى يمكن لهؤلاء الفلاحين التحصل على هذا الجزء البسيط من التعويض؟

السؤال الثاني، كلنا نعرف قيمة قطاع الزيتون وزيت الزيتون في توفير الشغل للعاطلين عن العمل وفي تنمية الجهات الداخلية، وهذه الجهات توجد فيها جهات فلاحية كبرى، وفي توفير العملة الصعبة وفي تاريخ الدولة القديم كانت تساعد وتساهم مساهمة كبرى في تشجيع الفلاحين على غراسة أشجار الزياتين، فهناك بعض الجهات في بلادنا قامت الدولة بزراعة أشجار الزيتون لهم، فقد جلبت الدولة المشاتل، ووفرت لهم اليد العاملة من خلال عملة الحظائر في ذلك الوقت الذين قاموا بزراعة أشجار الزيتون وتشجيرها حتى تصبح الأراضي القاحلة، الأراضي الجبلية التي لا يمكن أن ينبت فيها شيء أراضي مزدانة وعامرة بهذه الشجرة المباركة، ولكن للأسف الشديد يحاول الفلاحون اليوم غراسة أشجار الزيتون أول شيء يواجههم هو غلاء مشاتل الزيتون، والدولة قد تخلت على هذا الدور وتركته بيد بعض الخواص، وهذا غير متاح لكل الفلاحين.

فهل للدولة دور في تنمية بعض الجهات وفي تنمية بعض القطاعات وفي تنمية بعض الوجهات مثل زراعة أشجار الزيتون باعتباره خيارا استراتيجيا؟ وعندما نقول للدولة دور، أي عليها التدخل لتوفير المشاتل، عليها أن تتدخل لتقديم تعويض للفلاحين الذين يزرعون هذه الشجرة، عليها أن تتدخل في الرعاية، في العناية، وفي المتابعة إلى أن تنتج هذه الأشجار، والواضح أن هذا الدور كانت تقوم به الدولة بشكل مباشر، وتقوم به وزارة الفلاحة، وكان هناك دور ثاني كان يقوم به ديوان الزيت، ولكن اليوم يبدو أن الدور مناط بعهدة الفلاح، فالفلاح القادر على غراسة أشجار الزيتون يزرع، والفلاح غير القادر على غراسة هذه الأشجار يبقى ينظر لأرضه الذي لا تنتج.

السؤال الثالث والأخير، لقد شهد موسم البذور هذه السنة الكثير من الجدل والتصريحات، فهناك تصريحات وتصريحات مضادة، هل تتوفر البذور أو لا تتوفر، هل هي موجودة أم غير موجودة، هل في وقتها أو في غير وقتها، وهذا من خلال تصريحات الممثلين على المنظمة الفلاحية العتيدة والاتحاد الوطني للفلاحين والصيد البحري سواء كان على مستوى قيادته المركزية أو على مستوى بعض قياداته الجهوية، وإن كان رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحين في منوبة الذي أكد عديد المرات بأن هناك مشكلا من تمكين الفلاحين من البذور، بل وصل الحديث بأن هناك بعض البذور التي تم توريدها وهي بذور مصابة ببعض الأمراض الخطيرة على الصابة وحتى على الأرض، وقد تتسبب لا قدر الله من حرمان الفلاحين من استغلال أراضيهم خلال مواسم متعددة.

أريد أن أعرف أولا، أين وصل تمكين الفلاحين من البذور؟ وما هي نسبة البذر التي تمت الآن مقارنة بالأراضي المخصصة للزراعات الكبرى؟ هذا أولا.

ثانيا، ما أريد أن أسأل عنه، ما حقيقة ما تردد من استيراد بعض البذور غير الصالحة في البطاطا؟ هذا قد ثبت من خلال معاينات متعددة ومن خلال شكايات قدمت لوزارة الفلاحة ولغيرها، ولكن ما أريد أن أسأل عنه حول ما حقيقة ما تردد عن فساد بعض الزراعات الكبرى مثل القمح والشعير وفساد بعض المشاتل التي أدت إلى نفحة نارية بالنسبة إلى أشجار الإجاص، وسوس النخيل بالنسبة لنخيل الزينة وغيرها من المظاهر التي تهدد القطاع الفلاحي وتهدد فلاحتنا وتهدد بلادنا وتهدد الأمن القومي التونسي؟ وشكرا.

إجابة

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة لمعالي السيد الوزير، تفضلوا سيدي.

السيد سمير بالطيب، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

نشكر السيد النائب لأنه حقيقة توجه بثلاثة أسئلة ولكنها أكثر من ثلاثة، وقد أتى على عديد المسائل التي تتطلب أكثر من إجابة في هذا الظرف الزمني القصير، على كل حال نحن سننطلق من الجزء الثالث من سؤال السيد النائب المحترم حول إصابة بعض البذور والمشاتل الموردة وتأخر صرف التعويضات واللفحة النارية وغياب برنامج دعم غراسة أشجار الزيتون وتصدير الزيتون.